قرار مجلس محافظة السويداء يسبب سرقة الطف البركاني

السويداء-عبير صيموعة

أدى إغلاق مرمل شيحان وتل الغرارة في منطقة شهبا أمام عمليات استثمار الطف البركاني الخدمي بقرار من مجلس محافظة السويداء إلى تشريع الأبواب أمام السرقات والاستجرار غير المشروع للمادة في الأراضي الخاصة التي فيها المادة (في شهبا- صلاخد- عمرة..)، واعترض مالكو الأراضي الخاصة هناك على عدم سماح فرع الجيولوجيا لأي مالك من استجرار ولو متراً من الطف البركاني في أرضه لزوم احتياجاته المنزلي، مقترحين أن يقوم فرع الجيولوجيا بشراء الرمال من أراضيهم وتعويضهم عن أثمانها.

على حين أكد أصحاب معامل البلوك أنه وأمام إغلاق مرمل شيحان وتل الغرارة اللذين يعتبران المصدر الأساسي للمادة ومع عجز الجهات المعنية في المحافظة عن إيجاد البديل فضلاً عن عدم السماح للأهالي من فرع الجيولوجيا من استثمار أراضيهم كان لا بد من طريقة لتأمين المادة حتى ولو كانت بالطرق غير القانونية.

بدوره مدير فرع الجيولوجيا في السويداء مازن الخطيب أكد أن استثمار مادة الطف الخدمي لمصلحة جهات القطاع العام والخاص يتم من مقالع رساس وتل ودادة وتل صميد أما تل شيحان والأراضي الخاصة المحيطة به فهو يحوي مادة الطف الصناعي ومتوقف عن العمل بموجب قرار من مجلس المحافظة وبعد قرار مجلس مدينة شهبا إقامة مقبرة للشهداء في الجهة الشرقية للتل بمحاذاة طريق دمشق السويداء يتم حالياً إزالة المواد في الموقع، لافتاً إلى أنه وفي السنوات الأخيرة تم التعدي من بعض ضعاف النفوس على بعض الأملاك الخاصة ليلاً في مناطق شهبا والمناطق المجاورة لتل شيحان، وتم تحرير عدة ضبوط بحق المخالفين كما تمت مخاطبة محافظ السويداء بهذا الشأن أكثر من مرة لتوجيه الجهات الأمنية والحواجز لضبط هذه المخالفات وحجز الآليات التي تقوم بنقل مواد صخرية أو مواد الطف البركاني بشكل غير شرعي لتنظيم الضبط الخاص بالمخالفة، مؤكداً أن هذه السرقات كانت خارج مقالع (تل رساس وتل شيحان وتل صميد) التابعة للجيولوجيا وذلك بسبب حراسة هذه المواقع.

بدوره أشار رئيس مجلس مدينة شهبا عماد الطويل إلى أن ما يرضي أصحاب الأراضي الخاصة بأن تقوم الجيولوجيا باستثمار الرمال وبقايا المقالع في تلك الأراضي بإقامة مقالع تابعة للفرع مع التعويض على أصحاب الأرض بما يعود بالفائدة على الجميع دون الشعور بالغبن والاستغلال لأن قرار الاستثمار في تلك الأراضي الخاصة يعود إلى الإدارة العامة وليس لفرع الجيولوجيا في السويداء، لاعتبار الطف البركاني ثروة وطنية، علماً أنه وفي حال تم فتح باب الاستثمار ضمن الأراضي الخاصة «مع مرونة في القوانين والتشريعات» فإن الفائدة ستعود على جميع المعنيين سواء من أصحاب الأرض أم أصحاب المعامل وصولاً إلى فرع الجيولوجيا في السويداء.

رؤساء مجالس محلية وأعضاء مكاتب تنفيذية يشتكون: لماذا حرمنا ١١,٥٠٠ ليرة؟

المحرومون: التعويض حق لنا بموجب قانون الإدارة المحلية

القنيطرة - الوطن

في الوقت الذي نشهد فيه ارتفاعا للأسعار وصعوبة تأمين أبسط مقومات المعيشة للأسرة السورية نجد وزارة المالية تحرم رؤساء المجالس المحلية وأعضاء المكاتب التنفيذية المتفرغين من تعويض المعيشة بذريعة أنهم غير عاملين في الدولة وأن لهم قوانين وأنظمة خاصة يخضعون لها.

واستندت وزارة المالية في حرمان المذكورين أعلاه إلى نص المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠١٥ والتي تقول: «يمنح كل من العاملين المدنيين والعسكريين العاملين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام والبلديات ووحدات الإدارة المحلية والدوائر الوقفية والعمل الشعبي والشركات والمنشآت المصادرة والمدارس الخاصة المستولى عليها نهائياً وما في حكمها وسائر جهات القطاع العام وكذلك جهات القطاع المشترك التي يصدر تحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء تعويضا قدره ٤٠٠٠ ليرة سورية باسم تعويض معيشي».

ورأت وزارة المالية عدم استفادة رؤساء مجالس الوحدات الإدارية وأعضاء المكاتب التنفيذية المتفرغين ومنحهم التعويض الوارد في المرسومين التشريعيين رقم ٧ لعام ٢٠١٥ ورقم ١٣ لعام ٢٠١٦.

واستغرب رئيس مجلس محافظة القنيطرة المحامي محمد صالح المحاميد من عدم أحقية رؤساء المجالس وأعضاء المكاتب التنفيذية المتفرغين التعويض المعيشي، لافتا إلى أن كتاب وزارة المالية لا ينسجم مع قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ والذي يتم بموجبه حالياً صرف التعويض للمذكورين أعلاه استنادا لأحكامه التي تضمنت إخضاع رواتبهم وتعويضاتهم لأحكام قانون العاملين في الدولة وليس لقوانين وأنظمة أخرى، منوها بتصدير كتاب لوزارة الإدارة المحلية ويحمل الرقم ٩٣٨ تاريخ ١٨نيسان الحالي بخصوص هذه الإشكالية، آملاً من وزارة المالية النظر في الحرمان من التعويض المعيشي ومعاملة رؤساء الوحدات الإدارية وأعضاء المكاتب التنفيذية وفق قانون العاملين بالدولة كما نص ذلك صراحة قانون الإدارة المحلية.

رئيس وحدة إدارية فضل عدم ذكر اسمه قال: إن حرمان رؤساء المجالس المحلية وأعضاء المكاتب التنفيذية من التعويض المعيشي والبالغ ١١٥٠٠ ليرة سورية شهريا هو شرعنة واضحة للفساد وسيؤدي إلى كثرة حالات الرشاوى وبشكل علني، حيث إن الأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع الأسعار الجنوني سيكون عاملا مباشراً لذلك، رغم أن إجراءات الحكومة تهدف جميعها إلى تحسين الوضع المعيشي للمواطن، متسائلاً: وهل رؤساء المجالس المحلية وأعضاء المكاتب التنفيذية ليسوا مواطنين سوريين!؟

والسؤال الأخير الذي يتبادر للأذهان: لماذا انتظرت وزارة المالية هذه الفترة الطويلة نسبيا بعد صدور المرسومين المذكورين، أو لم يكن من الأجدى إصدار تعليمات واضحة بالأحقية من عدمها لهؤلاء الذين تم حرمانهم من التعويض المعيشي؟

ضبط عصابات لتزوير ملكيات عقارية في المالكي

انخفاض نسبة تزوير عقارات دمشق إلى ٨٠ بالمئة عن الأعوام السابقة

محمد منار حميجو

أعلن مصدر قضائي أن نسبة تزوير العقارات انخفضت في دمشق إلى ٨٠ بالمئة بعدما انتشرت في الأعوام الماضية، كاشفاً أنه تم ضبط عصابات كانت تزور ملكيات عقارية في المالكي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أنه خلال التحقيقات تبين أن المزورين كانوا يبيعون العقار الواحد لأكثر من شخص مشيراً إلى أن هناك العديد من المغتربين حركوا دعاوى إلغاء بيع عقاراتهم باعتبار أنه تم من دون علمهم.

وبيّن المصدر أنه في العام الحالي لم تسجل الكثير من حالات تزوير العقارات باعتبار أن الجهات المختصة تابعت هذا الملف باهتمام، إضافة إلى الوعي الكبير الذي امتلكه المواطنون في طريقة شراء العقارات.

وأشار المصدر إلى أن هناك عصابات كانت مرتبطة مع بعضها في عدد من المحافظات ضمن شبكة داخلية معتبرا أنها من أخطر العصابات التي تعمل في مجال التزوير.

وبيّن المصدر أن العصابة المزورة تعمدت بيع العقار بأقل من سعره الحقيقي لكيلا يكون هناك مماطلة في عملية البيع بحجة أن أصحاب البيت مضطرون للبيع بحكم أنهم مغتربون ولا يرغبون في الرجوع إلى البلاد.

وأوضح المصدر أن قانون العقوبات فرق بين تزوير الأوراق الرسمية وغيرها معتبرا الأولى جنائية الوصف أي من اختصاص محكمة الجنايات ومنها أوراق السجل العقاري على حين اعتبر تزوير العقود الخارجية أو الوكالة جنحة أي من اختصاص محكمة البداية الجزائية.

فتاة تعرفت على الابن وسرقت الأب!

ضبط الأمن الجنائي بدمشق فتاة سرقت مصاغاً ذهبياً ونحو ١٠ آلاف دولار من منزل مغترب وذلك بعدما استغلت صداقتها لابن صاحب المنزل، وبحسب التحقيقات تبين أن الفتاة بحوزتها بطاقات شخصية مزورة حصلت عليها من طليقها السابق وشقيقها وهما خارج البلاد مؤكدة أنها كانت تعمل في مجال تزوير البطاقات، وكشف مصدر مختص أن هذه السرقات تكررت كثيراً ولاسيما أن بعض الفتيات اللواتي يمتهن جريمة السرقة يتعرفن على أبناء المغتربين للدخول إلى منازلهم لسرقتها، مؤكداً أن الجهات المختصة ضبطت العديد منهن بناء على شكاوى مقدمة من المغتربين، وأشار المصدر إلى أن بعضهن يستخدم أسماء وهمية عبر حمل بطاقات شخصية مزورة وبالتالي فإن الشاب الذي يرافق هذه الفتاة لا يعلم اسمها الحقيقي لتضليل الجهات المختصة أثناء البحث عنها..

وبيّن المصدر أن معظم السرقات هي مصاغ ذهبي مؤكداً أنه تمت إعادة معظم المسروقات لأصحابها كما حدث في حالات الفتاة السالفة الذكر، ورأى المصدر أن جهل بعض أبناء المغتربين واتباع نزواتهم سببا في ظهور مثل هذه الحالات من السرقة داعيا إلى ضرورة الوعي في التعامل مع الفتيات اللواتي لا يعرف عنهن شيء، وتعتبر جريمة السرقة من الظواهر التي ازدادت في البلاد بحكم الظرف التي تمر به ما دفع بالعديد من الحقوقيين إلى المطالبة بالتشدد في هذه الجريمة بشكل كبير.

صيانة طرق طرطوس تكلف ملياري ليرة

طرطوس - الوطن

يعتبر مشروع تحسين وتأهيل أوتوستراد طرطوس الدريكيش من أهم المشروعات الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ بعد الزيارة الأخيرة لرئيس مجلس الوزراء والوفد الحكومي وهو من المشروعات العائدة للمؤسسة العامة للمواصلات الطرقية، وزارة النقل ويتم تنفيذه بموجب العقدين (٥٨/-٥٩) لعام ٢٠١٦، وتم التعاقد عليهم من قبل المؤسسة مع كل من الشركة العامة للطرق والجسور ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بقيمة إجمالية نحو ٣,٧ مليارات ليرة سورية وأعطي أمر المباشرة بتاريخ ٢٢ آذار الماضي لمدة عقدية ٥٠٠ يوم تقويمي وقد تم البدء بتنفيذ الأعمال المطلوبة عقدياً من قبل الشركات المنفذة بوتيرة عالية في المواقع التي تم جرد وتوثيق كافة الممتلكات والأشجار الواقعة ضمن شريحة الاستملاك «مسار الأوتوستراد» العائدة لمالكي العقارات من قبل لجان جرد تم تشكيلها لهذا الغرض بعد صدور قرار الاستملاك من قبل لجان جرد تم تشكيلها لهذا الغرض بعد صدور قرار الاستملاك فوراً وذلك ليتم صرف قيمة بدلات الاستملاك للأرض والموجودات للأهالي أصولاً.

والجدير بالذكر هنا وجود عقدين مبرمين مع نفس الجهات المنفذة لإزالة العوائق «مياه، هاتف..» كل ضمن قطاعه بقيمة إجمالية نحو ٤٠٠ مليون ليرة سورية.

إن أهمية تنفيذ أوتوستراد طرطوس الدريكيش الذي يعتبر من أهم المشروعات الحيوية بالمحافظة تعود لأسباب كثيرة منها أنه سيؤمن اختصاراً في الزمن والمسافة وتوفير في المحروقات إضافة إلى تحسين عناصر المنعطفات «ميول طولية وعرضية» وتقليل عددها الأمر الذي سيؤمن السلامة المرورية للعابرين عليه كما سيساهم في تخفيف الضغط السكاني عن مدينة طرطوس من خلال التشجيع على السكن بجوار الطريق وإقامة المنشآت الاقتصادية المتنوعة علماً أن هذه الطريق ستؤمن الاتصال بين طرطوس ومحافظات حمص وحماة بأقصر المسافات.

أما بالنسبة لمشروعات المؤسسة في طرطوس الواردة ضمن خطة العام الحالي فيقول مدير فرع مؤسسة المواصلات الطرقية بطرطوس المهندس محمد يوسف أنه يوجد عدة مشروعات صيانة مهمة على معظم الطرق المركزية بالمحافظة بقيمة إجمالية نحو ٢,٢ مليار ليرة سورية منها أعطي أمر المباشرة ومنها قيد التعاقد ومن أهم هذه المشاريع مشروع صيانة شارع الثورة العائد لمجلس مدينة طرطوس حيث تم إدراجه ضمن خطة المؤسسة بناءً لتوجيهات وزير النقل وقد تمت المباشرة بتنفيذ الأعمال فعلياً بتاريخ ٢٤ نيسان الحالي بموجب عقد مبرم مع الشركة العامة للطرق والجسور بقيمة نحو ٢٠٠ مليون ليرة سورية.

محافظ حماة يحيل عاملي محطتي اتحاد الفلاحين والنواعير على الأمن الجنائي

حماة- محمد أحمد خبازي

تابع محافظ حماة الدكتور محمد الحزوري أمس تنفيذ عملية إلقاء القبض على المخالفين في محطة محروقات اتحاد الفلاحين وسوقهم من خلال دورية للتحقيق في الأمن الجنائي.. وكان المحافظ قد أحال أمس الأول العاملين في المحطة المذكورة على الأمن الجنائي، خلال جولة له في المحطة وكشفه مخالفات وتجاوزات كثيرة بالتواطؤ مع العديد من أصحاب المركبات، وقد وردت إليه معلومات تفيد بأن العاملين لمّا يزالوا في المحطة ولم يتم تنفيذ توجيهه بإحالتهم التحقيق، فكان لا بد له من الإشراف شخصياً على القبض عليهم موجوداً، وما حصل في محطة اتحاد الفلاحين تكرر في محطة النواعير العائدة لفرع محروقات حماة، التي تفقدها المحافظ أمس ووجه باتخاذ إجراءات مماثلة بحق مدير المحطة والعاملين فيها نتيجة ارتكابهم التجاوزات نفسها وتعمدهم تزويد أصحاب السيارات بالوقود ليس فقط بالخزانات النظامية بل في خزانات إضافية وعبوات بلاستيكية أيضاً.

المصالح العقارية في حمص تحصل ٣٣١ مليون ليرة في ٣ أشهر

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير المصالح العقارية بحمص محمد شحود لـ«الوطن» أن دائرة السجل العقاري بالمحافظة باشرت أعمالها في مقرها الأساسي بمركز المدينة بتقديم كامل المهام الموكلة إليها في تلبية خدمات للمواطنين من توثيق العقود على اختلاف أنواعها (بيع- انتقال- إفراز- دعوى- حجز- هبة.....الخ).

وبين شحود أنه تم نقل دائرة المساحة والمحكمة العقارية إلى مقر المديرية بعد ترميم طابقين في المبنى الأساسي، وأنه يتم حالياً ترتيب الوثائق والتجهيزات خلال فترة أيام العطل والأعياد حتى لا تتوقف المديرية عن أداء الخدمات.

ولفت شحود إلى أن عدد العقود الموثقة في المديرية على اختلاف أنواعها بلغ ٢٦١١ عقدا خلال الربع الأول من العام الحالي، بينما بلغ عد الطلبات الملباة للمواطنين ١٨٣٦٢ وعدد التكاليف المنفذة ١٨٧ وعدد البيانات المساحية ٦٠٩ وعدد المخططات ٤٧٥، على حين بلغت مجموع الرسوم المحصلة في المديرية أكثر من ٣٣١,٧ ليرة سورية على اختلاف أنواعها (عقارية- إدارة محلية- مالية)، وأوضح شحود أنه بهدف تبسيط الإجراءات للمواطنين من حيث سرعة الخدمة ودقة المعلومة تم تجهيز قاعة لأتمتة الصحيفة العقارية وسيتم تحميل البرنامج المعمم من المديرية العامة للإقلاع به في أقرب وقت موضحاً أنه حالياً يتم السعي مع المحافظة والمديرية العامة للمصالح العقارية بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية من أجل إعادة التأهيل الكامل للمبنى بعد أن تم تأهيل طابقين بقيمة نحو ٢١ مليون ليرة سورية.

وذكر شحود في ختام حديثه أن مديرية المصالح العقارية بحمص هي من أول الفروع التي ساهم مشروع UNHAPIT «الإسكاني» بتمويله بتجهيزات مكتبية وحاسوبية إضافة إلى الربط الشبكي والاتصالات وتدريب عدد من كوادر المديرية في إطار مشروع أتمتة المصالح العقارية الذي بدأ منذ ثلاث سنوات في الإدارة العامة بدمشق ليتم تعميمه إلى باقي المدن السورية.

الضيافة
DYAFAH

دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة التأسيسية لشركة الضيافة المساهمة المغفلة الخاصة الناجمة عن تحويل الشكل القانوني لشركة الضيافة محدودة المسؤولية.

السادة الشركاء المحترمون،

بناءً على أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، وعطفاً على قرار السيد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 763 تاريخ 2017/4/4 بالمصادقة على النظام الأساسي لشركة الضيافة المساهمة المغفلة الخاصة الناجمة عن تحويل الشكل القانوني لشركة الضيافة محدودة المسؤولية، فقد تقرر عقد **اجتماع الهيئة العامة التأسيسية لشركة الضيافة المساهمة المغفلة الخاصة في تمام الساعة الحادية عشرة من يوم الأربعاء 17 أيار 2017 في مقر الشركة بالمركز التجاري قلمول بديرعطية**، وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1) تلاوة تقرير الوكيل القانوني للشركة عن تحويل شكلها القانوني من محدودة المسؤولية إلى مساهمة مغفلة خاصة وعملية التأسيس مع الوثائق المؤيدة.
2) مناقشة نفقات التأسيس الناجمة عن تحويل الشكل القانوني للشركة والميزانية الموقوفة بنهاية السنة المالية 2016 والمدققة للشركة قبل تحويل شكلها القانوني وسماع تقرير مدقق الحسابات المعين من الشركة بهذا الخصوص وإقرارها، وإبراء ذمة مجلس مديري الشركة عن السنة المالية 2016 قبل التحويل.
3) انتخاب مجلس إدارة الشركة للدورة الأولى.
4) مناقشة موضوع الموافقة لرئيس مجلس إدارة الشركة برئاسة مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات مساهمة وإقراره.
5) انتخاب مدقق حسابات للشركة وتحديد أتعابه.
6) الإعلان النهائي عن تأسيس الشركة الناجمة عن التحويل.

يعقد الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشرة وفي حال عدم اكتمال النصاب، تعتبر الهيئة العامة مدعوة للمرة الثانية في تمام الساعة الثانية عشرة من ذات اليوم وفي ذات المكان المقرر أعلاه . يرجى من السادة الشركاء في حال عدم تمكنهم من الحضور إرسال تفويضات أو توكيلات للحضور والتصويت وفق أحكام قانون الشركات على أرقام الفاكس التالية:01178352222 / 0117833990 وسيتم المصادقة على صحة هذه التفويضات أصولاً.

شاكرين حسن تعاونكم..

شركة الضيافة المساهمة المغفلة الخاصة